الأنظمة في المملكة العربية السعودية

EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـسـتـشـارون قـانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

لكل دولة أنظمتها التي تحكمها ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو سلطة عامة أو خاصة بالقيام بتصرفات تخالفها، وهذا المبدأ يفرض على الجميع احترامه وتطبيقه ويطلق عليه سيادة الدولة وأنظمتها، وتعد الأنظمة الإطار الذي ينظم ويدير حياة المجتمع، وتتعدد أهمية الأنظمة حيث يتم من خلالها ضمان تحقيق الاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تساهم في توفير الأمان والتشجيع على التنمية الاقتصادية والابتكار ولها تأثير إيجابي في تحقيق توازن المجتمع وتلبية احتياجاته وتنميته واستدامته.

الأنظمة في المملكة العربية السعودية

النظام هو مجموعة من القواعد العامة التي تنظم جانبًا محددًا، تُعِده السلطة التنظيمية وتصدره السلطة التنفيذية.

والأنظمة في المملكة العربية السعودية نوعان، هما:

الأنظمة الأساسية — وهي الأنظمة المتعلقة بالحكم

الأنظمة العامة — وهي الأنظمة المتعلقة بالشؤون العامة للدولة

الأنظمة الأساسية للحكم في المملكة العربية السعودية

١. النظام الأساسي للحكم
٢. نظام مجلس الوزراء
٣. نظام مجلس الشورى
٤. نظام هيئة البيعة
٥. نظام المناطق

وفي أغلب دول العالم تتكون الدولة من ثلاث سلطات لتنظيم شؤونها تختلف مسمياتها باختلاف نظام الحكم فيها، ويكون هناك فصل بين هذه السلطات، ففي المملكة تتكون السلطات في الدولة من الآتي:

- السلطة التنفيذية
- السلطة التنظيمية
- السلطة القضائية

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.

الأنظمة في المملكة العربية السعودية

السلطة	التنفيذية	التنظيمية	القضائية
تعريفها	وتتمثل هذه السلطة بمجلس الوزراء، ويرأسه الملك ويتولى هذا المجلس ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية وتحقيق السياسة العامة للدولة.	وتتمثل هذه السلطة بمجلس الشورى ويختص بوضع الأنظمة واللوائح ومراجعة تقارير أداء الأجهزة الحكومية.	وتتمثل هذه السلطة بالمجلس الأعلى للقضاء والمحاكم الشرعية، ويتولى المجلس إصدار الأحكام القضائية وفقًا للشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتب والسنة.
اختصاصها	القرارات/ الإدارة	الأنظمة/ اللوائح	الأحكام/ الفصل في المنازعات
الشعار	المملكة العربية السعودية هيئة الخبراء بمجلس الوزراء Bureau Of Experts At The Council Of Ministers	مجلس الشورى	المجلس الأعلى للقضاء

مجلس الوزراء

تشكيل مجلس الوزراء

يتكون مجلس الوزراء من الأعضاء الذين يعينون بأمر ملكي، وهم مسؤولون عن أعمالهم أمام الملك، ومدة المجلس أربع سنوات يعاد بعدها تشكيله بأمر ملكي، ويتخذ المجلس من الرياض (العاصمة) مقرًا له، مع جواز عقده في أي منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية.

اختصاصات مجلس الوزراء

يعد المجلس صاحب السلطة التنفيذية، ورسم سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها، وله عدد من الاختصاصات منها:

- رسم السياسة الداخلية، والخارجية، والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، وجميع الشؤون العامة.
- الإشراف على تنفيذ القرارات واللوائح والأنظمة.
- إحداث المصالح العامة وترتيبها، وإنشاء لجان لمتابعة سير أعمال الوزارات.
- إقرار الميزانية العامة للدولة.
- إقرار المعاهدات والاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفًا فيها.

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.

الأنظمة في المملكة العربية السعودية

مجلس الشورى

تشكيل مجلس الشورى

صدر الأمر الملكي باختيار أعضاء مجلس الشورى في دورته الأولى (١٤١٤-١٤١٨هـ)، وكان يتألف من رئيس وستين عضوًا، ثم زيد عدد الأعضاء إلى مئة وخمسين عضوًا، وجعلت مدة المجلس أربع سنوات يعاد بعدها تشكيله بأمر ملكي. ويتخذ المجلس من الرياض (العاصمة) مقرًا له، مع جواز عقده في أي منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٤٣٤هـ صدر الأمر الملكي باختيار ثلاثين امرأة سعودية لعضوية المجلس ضمن أعضائه المئة والخمسين.

اختصاصات مجلس الشورى

من اختصاصات مجلس الشورى ما يأتي:

- **مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**
- **دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات.**
- **مراجعة الأنظمة واللوائح.**
- **مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه المجلس حيالها.**

جهات إصدار الأنظمة وآلية التعديل عليها في المملكة العربية السعودية

تصدر الأنظمة في المملكة العربية السعودية من السلطة التنظيمية (التشريعية) ممثلةً في مجلس الوزراء ومجلس الشورى، ويقع النظام الأساسي للحكم على هرم هذه الأنظمة، وقد نصّت المادة السبعين من النظام على أن الأنظمة تصدر بموجب مراسيم ملكية.

وتعد المراسيم الملكية أحد الأدوات التنظيمية للإدارة الملكية والتي تعبّر عن موافقة الملك بصفته رئيس مجلس الوزراء على موضوع سبق وأن عُرض على مجلس الوزراء ومجلس الشورى، وتصدر الموافقة على مشروع نظام، أو قانون، أو اتفاقيات ومعاهدات دولية بموجب مراسيم ملكية تستوجب موافقة الملك لتصبح نافذة ورسمية.

فيتم أولًا اقتراح اصدار نظام جديد أو تعديل على نظام نافذ وذلك إما من قِبل الوزير فيما يخص أعمال وزارتهِ، حيث يتقدم باقتراح أمام مجلس الوزراء وذلك بناءً على ما نصّ عليه نظام مجلس الوزراء، كما أتاح النظام لأعضاء مجلس الشورى التقدم باقتراح اصدار نظام جديد أو التعديل على نظام نافذ وهذا بناءً على ما نصّ عليه نظام مجلس الشورى. ومن ثم يتم دراسة المقترح والتصويت على كل مادة ومن ثم يؤخذ مجموع الأصوات وتصدر الأنظمة بموجب مراسيم ملكية بموافقة الملك بصفتهِ رئيس مجلس الوزراء، كما وقد نظم قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٣٠هـ الضوابط التي يجب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها.

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.